



معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية خلال الربع الثاني من العام المالي

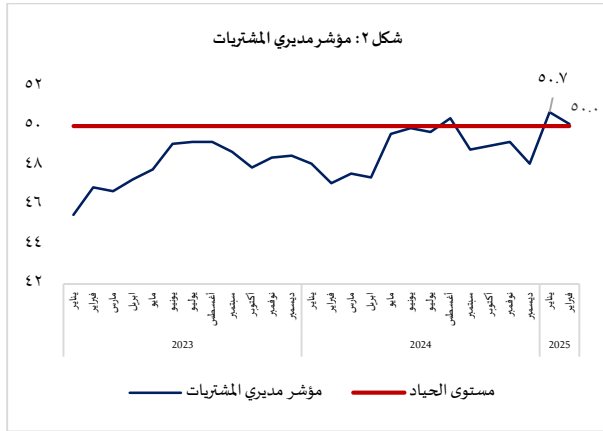
٢٠٢٥/٢٠٢٤

- أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، حيث سجل نسبة ٤,٣%، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢,٣% في الربع المناظر من العام المالي السابق. ويعزى هذا النمو إلى تبني الحكومة المصرية سياسات واضحة من أجل ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي إلى جانب تعزيز حوكمة الإنفاق الاستثماري، وتظل التوقعات للنمو إيجابية، مدعومة بالإصلاحات المستمرة التي تعزز القدرة على الصمود في مواجهة حالة عدم اليقين العالمية.
- جاء النمو مدفوعاً بتوسع في القطاعات الرئيسية، حيث سجلت الصناعات التحويلية غير النفطية نمواً متزايداً، إلى جانب انتعاش قطاع السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق)، وازدهار قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز أنشطة النقل والتخزين المرتبطة بالتجارة، وذلك رغم التراجع المستمر في إيرادات قناة السويس نتيجة التوترات الجيوسياسية.
- بالإضافة إلى ذلك، يُظهر النمو القطاعي تسارع نمو القطاعات الرئيسية القابلة للتبادل التجاري مثل الصناعة التحويلية غير البتولية (١٧,٧%)، والسياحة (١٨%)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٠,٤%). ويتمشى هذا التحول مع الإصلاحات الهيكلية الجارية التي تهدف إلى تعزيز الإنتاجية والنمو القائم على التصدير. كما سجلت قطاعات أخرى، بما في ذلك الوساطة المالية، والنقل والتخزين، والكهرباء، وتجارة الجملة والتجزئة، والزراعة، والبناء، نمواً إيجابياً، مما عزز الزخم الاقتصادي العام.
- شهد نشاط الصناعة التحويلية غير البتولية معدل نمو موجب للربع الثالث على التوالي، وقد بلغ معدل النمو ١٧,٧% خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي السابق، الذي سجل النشاط فيها انكماشاً بلغ ١١,٦%. ويتزامن هذا النمو مع زيادة الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى ارتفاع الصادرات السلعية وتعافي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خاصةً الممنوح للقطاع الصناعي.
- على الصعيد الآخر، استمرت بعض الأنشطة الاقتصادية في التراجع خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ حيث انخفض نشاط قناة السويس بنسبة ٧,٠%، نتيجة للتوترات الجيوسياسية في منطقة باب المندب التي أثرت بالسلب على الملاحة حيث تراجعت حمولات وأعداد السفن المارة عبر القناة.
- بالإضافة إلى ذلك، استمر تراجع نشاط الاستخراجات ولكن من المتوقع أن يظهر تأثير الاستثمارات في الاكتشافات الجديدة وفي تنمية حقول الإنتاج على النمو خلال الفترة القادمة.



- على جانب الإنفاق، تجاوزت الاستثمارات الخاصة المنفذة الاستثمارات العامة خلال الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وللربع الثاني على التوالي، حيث تجاوز مساهمته ٥٠% من إجمالي الاستثمارات، في حين انخفضت نسبة الاستثمار العام إلى أقل من ٤٠%، مما يعكس استمرار التحول في هيكل الاستثمار في مصر.
- بينما ساهم صافي الصادرات بشكل إيجابي في النمو (١,٧٥ نقطة مئوية) للمرة الأولى منذ الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مدفوعاً بنمو الصادرات السلعية والخدمات.
- كما تؤكد المؤشرات الدورية استمرار تحسن النشاط الاقتصادي في مصر، حيث يشير مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار التعافي التدريجي لنشاط القطاع الخاص؛ فمع بداية عام ٢٠٢٥، استقر المؤشر فوق المستوى المحايد وهو أعلى مستوى وصل إليه المؤشر منذ ما يقرب من أربع سنوات واستمر هذا في فبراير ٢٠٢٥، مما يعكس الثقة والتحسين في بيئة الأعمال.

مسجلاً ٥٠,٧ نقطة في يناير ٢٠٢٥ والجدير بالذكر أن هذه هي أعلى نقطة وصل إليها المؤشر منذ نحو أربع سنوات واستمر تواجد المؤشر فوق مستوى الحياد في فبراير ٢٠٢٥ ليسجل ٥٠,١ نقطة في فبراير ٢٠٢٥، مؤكداً على توسع القطاع الخاص غير النفطي (شكل ٢). وقد جاء النمو في مؤشر مديري المشتريات في بداية عام ٢٠٢٥ مدفوعاً بمؤشر الطلبات الجديدة، الذي شهد زيادة بنحو ١,٦% في يناير ٢٠٢٥، حيث سجلت الشركات غير المنتجة للنفط توسعاً في طلباتها خلال هذا الشهر، محققة أعلى مستوى لها في أكثر من أربع سنوات، وبالتالي أنهت سلسلة من الانخفاضات في المبيعات التي استمرت لمدة ستة أشهر متتالية. ومن الجدير بالذكر أن قطاعات التصنيع، والإنشاءات، والجملة، والتجزئة شهدت جميعها زيادة في مستويات الطلب، في حين سجل قطاع الخدمات انكماشاً.



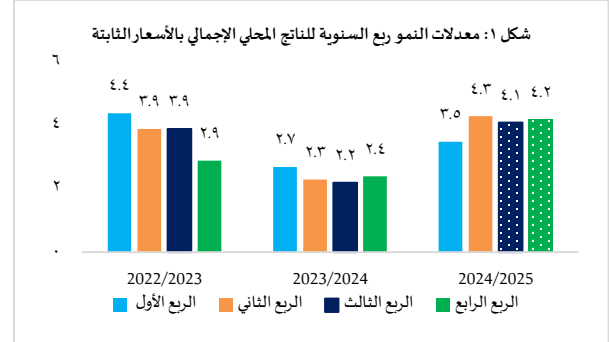
المصدر: مؤشر مديري المشتريات الصادر عن S&P Global

معدل النمو القطاعي في الربع الثاني للعام المالي

٢٠٢٥/٢٠٢٤

في إطار السياسات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية، شهدت عدة قطاعات اقتصادية تحسناً في الأداء الاقتصادي (شكل ٣).

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٣% خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ مقارنة بمعدل نمو ٢,٣% في الربع المناظر للعام المالي ٢٠٢٣/٢٤ ويعزى هذا النمو إلى تبني الحكومة المصرية سياسات واضحة من أجل ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي إلى جانب تعزيز حوكمة الإنفاق الاستثماري. فضلاً عن المضي قدماً في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية من أجل تنوع مصادر نمو الاقتصاد المصري، وزيادة تنافسية الاقتصاد إلى جانب حوكمة الإنفاق الاستثماري، وتشجيع زيادة استثمارات القطاع الخاص. وقد ظهر هذا النمو في العديد من الأنشطة الاقتصادية أبرزها الصناعة التحويلية غير البترولية والنقل والتخزين والوساطة المالية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.

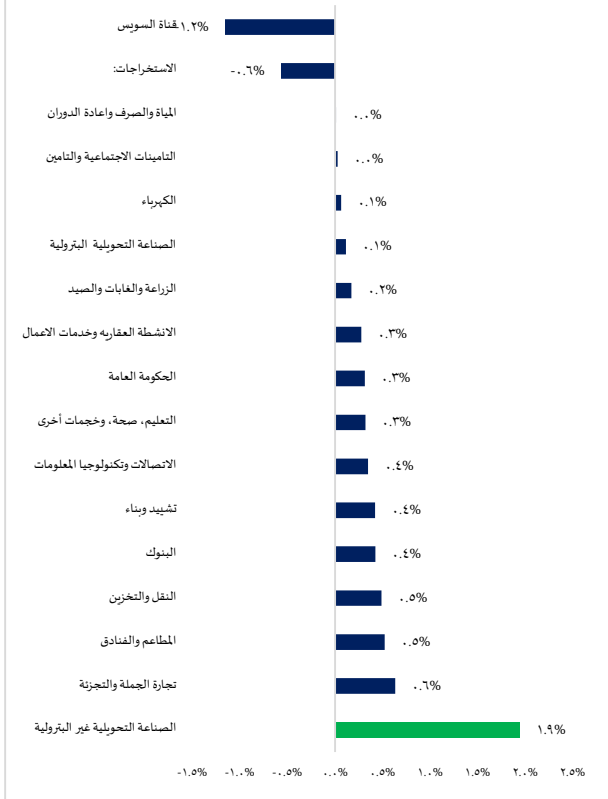


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

وبالنسبة للمؤشرات الدورية، فيشير مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار تعافي نشاط القطاع الخاص، فقد تباطأت وتيرة الانخفاض في الإنتاج والأعمال الجديدة في القطاعات غير النفطية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٤ حيث اقترب المؤشر من المستوى المحايد وقد شهد شهر ديسمبر تراجعاً أكبر. ولكن مع بداية عام ٢٠٢٥، استقر مؤشر مديري المشتريات فوق المستوى المحايد



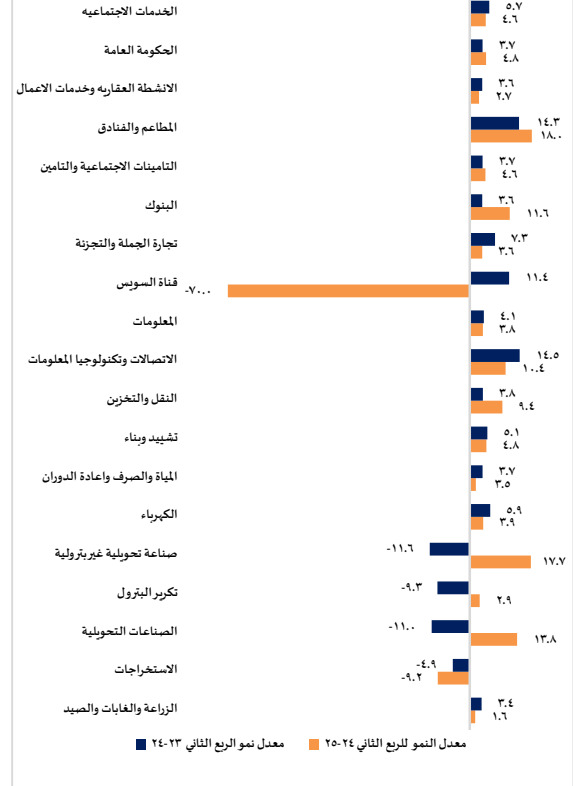
شكل ٤: نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

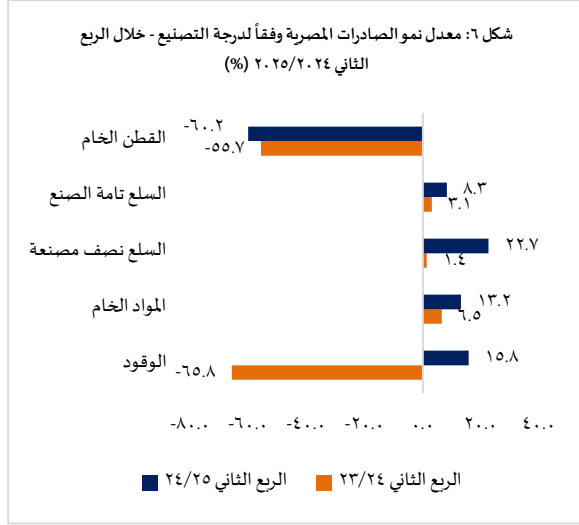
وقد نتج هذا الانتعاش في نشاط الصناعة عن النمو الذي شهده مؤشر الرقم القياسي للصناعة التحويلية (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية) حيث بلغ ١٧,٧% في المتوسط خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ (شكل ٥). فقد حققت صناعات المركبات ذات المحركات، الملابس الجاهزة، والمشروبات، والمنسوجات معدلات نمو ٧٣,٤%، ٦١,٤%، ٥٨,٩%، ٣٥,٣% على التوالي.

شكل ٣: مقارنة ربع سنوية بين معدلات نمو الأنشطة الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ و٢٠٢٥/٢٠٢٤

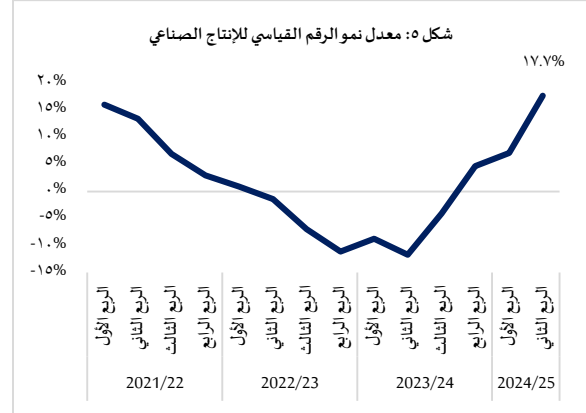


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

وقد ظهر هذا النمو في تحقيق نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية معدل نمو موجب للربع الثالث على التوالي بلغ ١٧,٧٤% خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ مقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي السابق، الذي سجل فيها النشاط معدل انكماش ١١,٥٦%. وبالتالي جاء هذا النمو مدفوعًا بتسهيلات الإفراج الجمركي عن المواد الأولية والخام الخاصة بقطاع الصناعة، والتي أدت لزيادة الإنتاج الصناعي. وقد ارتفعت مساهمة القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، من -١,٤ نقطة مئوية في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٤ إلى ١,٩ نقطة مئوية خلال هذا الربع، ضمن إجمالي نمو بلغ ٤,٣% (شكل ٤).



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

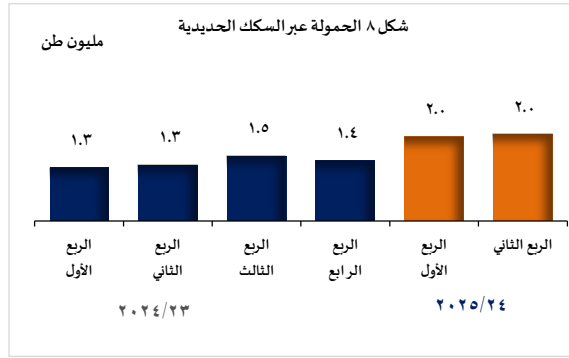
واستمرت عدّة قطاعات اقتصادية في تحقيق نمو مُوجب خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي، فقد سجل نشاط المطاعم والفنادق نموًا بلغ ١٨%، حيث ارتفع عدد السائحين إلى ٤,٤١ مليون سائح خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي، مقارنة بـ ٣,٦٥ مليون سائح في الربع المقابل من العام المالي السابق. وقد ارتفع عدد الليالي السياحية إلى ٤١,٩٢ مليون ليلة مقارنة بـ ٣٥,٥٤ مليون ليلة في الربع المقابل من العام المالي السابق (شكل ٧).

وقد جاء هذا النمو نتيجة للجهود المتواصلة في تطوير البنية التحتية السياحية، واستخدام التقنيات الحديثة مثل الواقع المعزز لإبراز التراث التاريخي المصري، مما ساهم في تعزيز تجربة الزائرين. كما تم تعزيز الترويج السياحي عبر منصات التواصل الاجتماعي، إلى جانب إطلاق مبادرات دعم مالي بالتعاون مع وزارة المالية، والتي شملت توفير تسهيلات تمويلية بقيمة ٥٠ مليار جنيه لدعم الشركات العاملة في القطاع، مما أسهم في تعزيز قدرته التنافسية ودفع عجلة نموه بشكل أكبر.

علاوة على ما سبق، سجل حجم الصادرات المصرية من السلع النصف مصنعة والسلع تامة الصنع نموًا ملحوظًا خلال الربع الثاني (شكل ٦). فقد نمت الصادرات نصف المصنعة (التي ساهمت بنسبة ٢٢,٤% من إجمالي الصادرات السلعية) بنسبة ٢٢,٧% خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ مقارنة بالربع المقابل من العام المالي السابق. ونمت أيضًا الصادرات تامة الصنع (التي ساهمت بنسبة ٥٢,١% من إجمالي الصادرات السلعية) بنسبة ٨,٣%؛ حيث شهدت صادرات مستحضرات العطور والتجميل، والأقمشة القطنية، والأدوية، والملابس الجاهزة نموًا بلغ ٢٣,٨%، ٢٠,٨%، ١٦,٤%، ١٤,١% على التوالي.



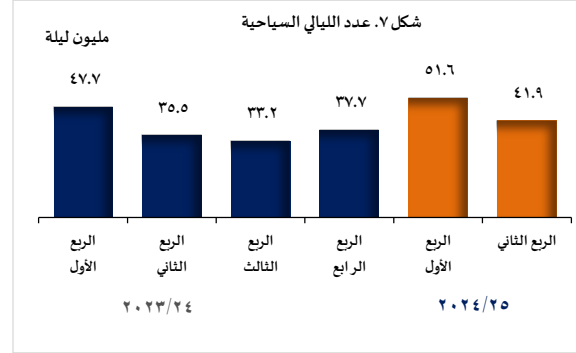
وإطلاق قطار التنمية في سيناء، فضلاً عن التعاون مع القطاع الخاص لتطوير نقل البضائع عبر السكك الحديدية، إلى جانب تطوير أسطول القطارات من خلال توريد جرارات جديدة وإعادة تأهيل القديمة، علاوة على تحسين البنية التحتية عبر تطوير المزلقانات وإنشاء وازدواج الخطوط.



المصدر: وزارة النقل

بالإضافة إلى ذلك، سجلت الحمولة عبر البحر ارتفاعاً من ٢٧,٤ إلى ٣٢,٢ مليون طن، بمعدل نمو بلغ ١٧,٥%، ويرجع ذلك إلى إنشاء أرصفة جديدة ليصل إجمالي أطوال الأرصفة في الموانئ البحرية إلى ٧٣ كم، لتستوعب ٣٧٠ مليون طن بضائع بدلاً من ١٨٥ مليون طن سنوياً. وفي سياق متصل، ارتفع عدد الركاب عبر مترو الأنفاق ليصل إلى ١٨٧ مليون راكب خلال الربع الثاني مقارنة بـ ١٨٠,٥٤ مليون راكب خلال الفترة ذاتها من العام السابق، مسجلاً نمواً بنسبة ٣,٦%، وذلك نتيجة بدء تشغيل محطات جديدة في الخط الثالث، مما أسهم في تعزيز كفاءة الخدمة وزيادة الإقبال عليها.

كما حقق نشاط التشييد والبناء نمواً بلغ ٤,٨٥%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع مبيعات مواد البناء، لا سيما الحديد والأسمنت- اللذان ارتفعت مبيعاتهما بنسب ١٧%، ١% على التوالي. كما ساهم في هذا النمو تنفيذ



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

سجل نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نمواً بلغ ١٠,٤% خلال الربع الثاني، جاء هذا النمو مدفوعاً بالتوسع في البنية التحتية الرقمية، وزيادة الطلب على خدمات الإنترنت، والاستثمار في تقنيات الجيل الخامس (5G) بقيمة ٦٧٥ مليون دولار. كما أطلق الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات خدمة الاتصال عبر الواي فاي (Wi-Fi Calling)، ووقع اتفاقيات مع شركات المحمول لتحسين التغطية، مما أدى إلى اعتماد ٧٤٨ محطة جديدة خلال الربع الثاني، ليصل إجمالي المحطات المعتمدة إلى ٣,١٠٢ محطة بنهاية ٢٠٢٤.

وفي إطار تعزيز الشمول الرقمي، تم تطوير البنية التحتية للمناطق الحدودية غير المستهدفة تجارياً، كما تم دعم المستفيدين من برامج "تكافل وكرامة" عبر توفير خطوط وباقات لذوي الهمم والسيدات المشمولين في برامج الحماية الاجتماعية بما يساهم في تعزيز وصولهم إلى الخدمات الرقمية وتسهيل اندماجهم في الاقتصاد الرقمي.

وحقق قطاع النقل والتخزين نمواً ملحوظاً بلغ ٩,٤%، مدعوماً بارتفاع الحمولة المنقولة عبر السكك الحديدية، من ١,٣٢ إلى ٢,٠٤ مليون طن، بمعدل نمو ٥٥% خلال الربع الثاني، وذلك نتيجة سلسلة من الإنجازات والمشروعات التي تم تنفيذها في هذا القطاع، حيث شملت افتتاح محطات جديدة مثل محطة "بشتيل" في الجيزة،

وبالإضافة إلى ما سبق، سجلت أنشطة الوساطة المالية، والخدمات الاجتماعية والتأمين، وتجارة الجملة والتجزئة معدلات نمو موجبة بلغت ١١,٦٣%، ٤,٦٢%، ٤,٥٨% و ٣,٦٠% على التوالي.

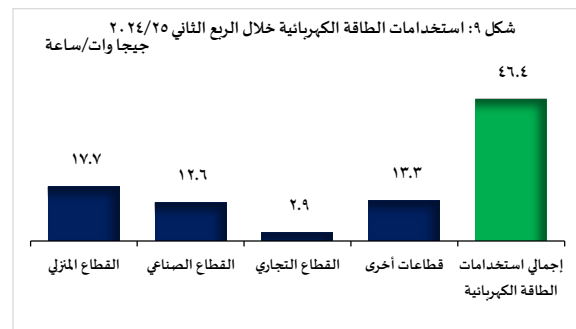
ومن ناحية أخرى، حققت قطاعات أخرى معدلات نمو سالبة خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥، مُمثلة في نشاط قناة السويس الذي استمر في الانكماش نتيجة للتوترات الجيوسياسية في منطقة البحر الأحمر التي أثرت بالسلب على عدد السفن المارة بالقناة. وفي هذا السياق، تراجع نشاط قناة السويس بنسبة ٧٠%. فقد تراجعت إيرادات القناة بنسبة ٦٣% إلى ٠,٩٣ مليار دولار في الربع الحالي مقارنة بـ ٢,٥ مليار دولار في الربع المقابل من العام المالي السابق. وبالنسبة لحمولة السفن المارة عبر القناة، فقد تراجعت خلال الربع الثاني بنسبة ٧٠% حيث وصلت إلى ١١٧,٥ مليون طن مقارنة بحوالي ٣٩١,٥ مليون طن في الربع المقابل من العام المالي السابق.

وكذلك استمر ناتج قطاع الاستخراجات في التناقص حيث انكمش بنسبة ٩,٢% نتيجة لانكماش نشاطي البترول والغاز الطبيعي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥، فقد تراجع نشاط البترول بنسبة ٧,٥٢%، كما انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنسبة ١٩,٦٣%. حيث تراجع الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمتكثفات والبتوجاز إلى ٦,٨ مليون طن خلال هذا الربع مقارنة بحوالي ٧,٤ مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي ٢٠٢٣/٢٤ بمعدل انخفاض ٧,٥٢%. وقد تراجع أيضًا الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي إلى حوالي ٨,٥ مليون طن خلال الربع مقارنة بـ ١٠,٦ مليون طن خلال الربع المقابل

مجموعة متنوعة من المشروعات، أبرزها مشروعات الإسكان، حيث أطلقت الدولة مبادرات متنوعة لدعم القطاع، أبرزها مشروع "سكن مصر" الذي يهدف إلى توفير وحدات سكنية ميسرة للمواطنين تهدف إلى توسيع نطاق المدن الجديدة القائمة وذلك لتخفيف العبء عن المدن ذات الكثافة السكانية المرتفعة وتحقيق تنمية عمرانية متوازنة.

وقد حقق نشاط الكهرباء معدل نمو بلغ ٣,٩٣%، وقد جاء هذا النمو نتيجة زيادة استخدامات الكهرباء إلى ٤٦,٤٣ جيجا وات/ساعة خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ مقارنة بـ ٤٤,٦٥ جيجا وات/ساعة في الربع المقابل من العام المالي السابق.

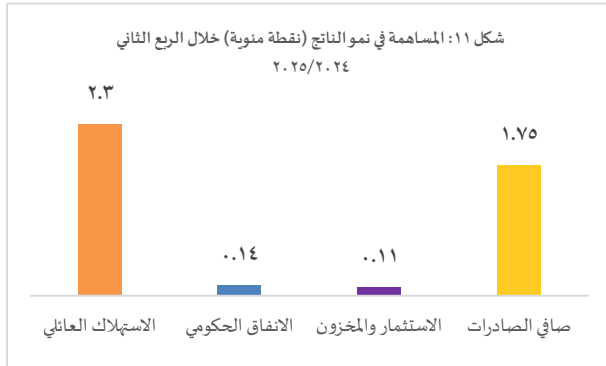
وفي هذا الصدد، ارتفعت استخدامات القطاع المنزلي من ١٦,٩ إلى ١٧,٧ جيجا وات/س، بمعدل نمو ٤,٨%. وارتفعت استخدامات القطاع الصناعي من ١٢,٥ إلى ١٢,٦ جيجا وات/س، بمعدل نمو ١,١%. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت استخدامات القطاع التجاري من ٢,٦ إلى ٢,٩ جيجا وات/س، بمعدل نمو ١٠,٦%، وبالنسبة للجهات الأخرى ارتفعت الاستخدامات من ٤٤,٧ إلى ٤٦,٤ جيجا وات/س، بمعدل نمو ٤,٣%، ويُعد قطاع الزراعة هو المستخدم الأكبر للكهرباء من الجهات الأخرى (شكل ٩).



المصدر: الشركة الفاضلة لكهرباء مصر.



الاستثمارات الخاصة وتشجيعها، بهدف تعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري وتحفيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي (شكل ١١).



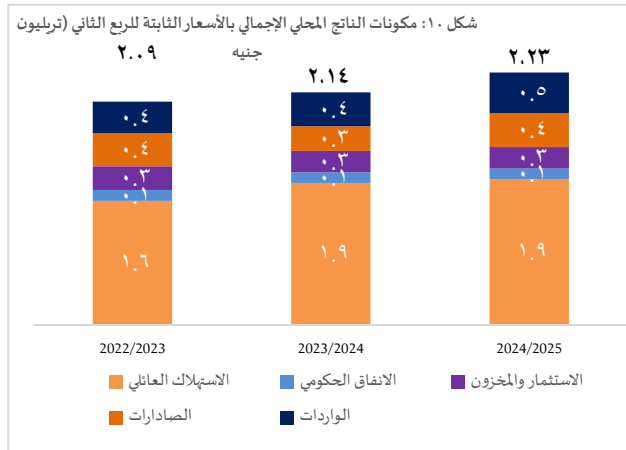
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

تشير بيانات التجارة الخارجية خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى تحسن ملحوظ في الصادرات، خاصة في قطاع السلع تامة الصنع، الذي استحوذ على ما يقرب من نصف إجمالي الصادرات، محققاً معدل نمو بلغ ٨,٣% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، ومن أهمها منتجات قضبان وأسلاك الحديد، الأدوية، والملابس الجاهزة، مما يعكس تنامي القدرة التنافسية للصناعة المحلية في الأسواق الخارجية. ويليها صادرات السلع نصف المصنعة، بمعدل نمو بلغ نحو ٢٢,٧%، ثم صادرات الوقود، بمعدل نمو بلغ نحو ١٥,٨%، ثم صادرات المواد الخام، بمعدل نمو ١٣,٢%. وعلى النقيض شهدت بعض السلع التصديرية انخفاض مثل صادرات القطن الخام بنحو ٦٠,٢%، ويأتي هذا الانخفاض مدفوعاً بقرار الالتزام بالحد الأدنى لتصدير القطن بما لا يتعدى ٤٠% من الإنتاج المحلي خلال موسم تصدير القطن بهدف توفير كميات أكبر للمصانع المحلية.

من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمعدل انخفاض ١٩,٦٣%. ولكن من المتوقع أن يظهر تأثير الاستثمارات في الاكتشافات الجديدة وفي تنمية حقول الإنتاج على النمو خلال الفترة القادمة.

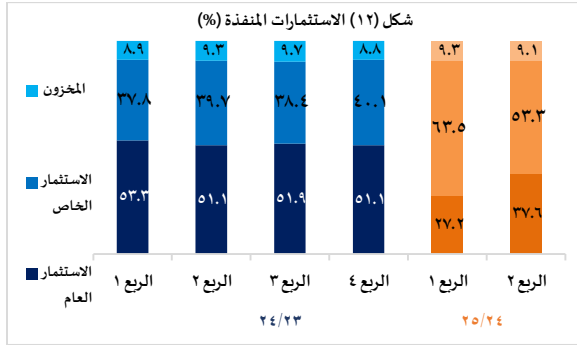
الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمكونات الإنفاق

سجل الناتج المحلي ٤,٥٧ تريليون جنية بالأسعار الجارية في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، كما سجل ٢,٢٣ تريليون جنية بالأسعار الثابتة (الشكل ١٠) في ذات الفترة. وحقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بنسبة ٤,٣% خلال الربع الثاني من ٢٠٢٤/٢٠٢٥، حيث ساهم صافي الصادرات بشكل إيجابي في النمو (١,٧٥ نقطة مئوية) للمرة الأولى منذ الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مدفوعاً بنمو الصادرات السلعية والخدمية.



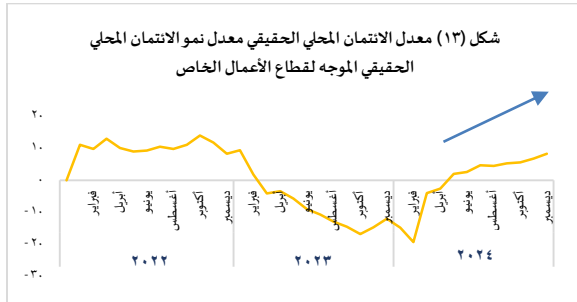
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

كما ساهم الإنفاق الحكومي بحوالي ٠,١٤ نقطة مئوية. أما الاستثمار، فقد سجل أقل مساهمة عند ٠,١١ نقطة مئوية، وذلك متأثراً بتوجهات السياسة الاقتصادية نحو حوكمة الاستثمارات العامة وترشيدها، مقابل زيادة



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

وتزامن تعافي الاستثمارات الخاصة مع استمرار تعافي نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص والذي وصل إلى ٨% على أساس سنوي بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ (شكل ١٣). بينما تشير أحدث البيانات أن القطاع الصناعي استحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (٤٥%).



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري

تظل التوقعات الاقتصادية إيجابية، مدعومة بإصلاحات هيكلية مستمرة تساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلى جانب التحول الاستراتيجي من الاقتصاد غير القابل للتبادل التجاري إلى الاقتصاد القابل للتبادل التجاري، مما يعزز القدرة على مواجهة التحديات العالمية. ومن المتوقع أن تلعب الاستثمارات الخاصة دوراً رئيسياً في الحفاظ على هذا الزخم، وتهيئة بيئة مواتية للنمو على المدى الطويل.

وعلى جانب الاستيراد، استحوذت السلع الوسيطة على ما يزيد عن ثلث واردات مصر من العالم، بمعدل نمو بلغ نحو ١,٣٧%، ويلهما كل من واردات الوقود والسلع الاستهلاكية غير المعمرة، ثم واردات السلع الاستثمارية، ثم واردات المواد الخام ثم السلع الاستهلاكية المعمرة. ويرجع ذلك الارتفاع في قيمة الواردات خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي إلى ارتفاع واردات الوقود بنحو ٢٧,٢٧% مقارنة بالربع المناظر من العام المالي السابق مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة واردات مصر من الغاز الطبيعي.

وعلى هامش إجمالي الاستثمارات، تعكس بيانات الاستثمار خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ تحولات كبيرة في هيكل الاستثمارات، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات والتغير في المخزون ٢٧٨,٦٥ مليار جنيه. ويلاحظ تراجع حاد في الاستثمار العام، الذي سجل ١٠٤,٨٥ مليار جنيه، بانخفاض قدره ٢٥,٧% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ليشكل بذلك ٣٧,٦% من إجمالي الاستثمارات والتغير في المخزون. وفي المقابل، شهد الاستثمار الخاص نمواً قوياً بالأسعار الثابتة، حيث بلغ ١٤٨,٤٧ مليار جنيه، مسجلاً زيادة كبيرة بنسبة ٣٥,٤%، ليستحوذ بذلك على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات والتغير في المخزون بنحو ٥٣,٣%. يعكس ذلك توجه الدولة نحو ضبط الإنفاق الاستثماري العام وترشيده لصالح تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وهو ما يتماشى مع سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف زيادة كفاءة الاستثمارات العامة والتركيز على المشروعات ذات الأولوية الاستراتيجية (شكل ١٢).



%

جدول (١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الربع الثاني ٢٥/٢٤	الربع الثاني ٢٤/٢٣	الانشطة الاقتصادية
١,٥٩	٣,٤	الزراعة والغابات والصيد
٩,٢١-	٤,٨٧-	الاستخراجات:
٧,٥٢-	١,١-	أ) بترول
١٩,٦٣-	١٤-	ب) الغاز
٣,٠١	٤,٣١	ج) استخراجات أخرى
١٣,٧٥	١٠,٩٧-	الصناعات التحويلية:
٢,٩١	٩,٣٣-	أ) تكرير البترول
١٧,٧٤	١١,٥٦-	ب) تحويلية أخرى
٣,٩٣	٥,٩١	الكهرباء
١,٧٧	٣,٧٣	المياه والصرف وإعادة التدوير
٤,٨٥	٥,١٢	تشديد وبناء
٩,٤٤	٣,٨١	النقل والتخزين
١٠,٤١	١٤,٥١	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٣,٨	٤,٠٨	المعلومات
٦٩,٩٩-	١١,٤٣	قناة السويس
٣,٦	٧,٣	تجارة الجملة والتجزئة
١١,٦٣	٣,٦٥	البنوك
٤,٥٨	٣,٧٥	التأمينات الاجتماعية والتأمين
١٧,٩٥	١٤,٢٩	المطاعم والفنادق
٢,٦٧	٣,٦	الانشطة العقارية وخدمات الاعمال
١,٨٩	٣,٧٢	ا- الملكية العقارية
٤,٣٤	٣,٣٣	ب - خدمات الاعمال
٤,٧٧	٣,٧٥	الحكومة العامة
٤,٦٢	٥,٦٧	الخدمات الاجتماعية
٤,٩	٦,٤٧	أ- التعليم
٤,٥١	٥,٢٧	ب- الصحة
٤,٤	٥,١٨	ج- الخدمات الأخرى
٤,٢٨	٢,٢	الإجمالي العام



جدول (٢) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية)

بالمليون جنيه

الربع الثاني ٢٤/٢٣	الربع الثاني ٢٥/٢٤	الانشطة الاقتصادية
٤٥٣٨٢٨	٦٨٩٥٩٨	الزراعة والغابات والصيد
٢١٦٤٠٨	٢٥٢٩٦٨	الاستخراجات:
١١٢٧٧٧	١٠٨٧٠٩	أ) بترول
٥٩٦٦٠	٥٨٩٠٤	ب) الغاز
٤٣٩٧١	٨٥٣٥٤	ج) استخراجات أخرى
٤٦٦٣٦١	٦٩٨٣٨٨	الصناعات التحويلية:
١١٣٦٨١	١٨٠٧٣٦	أ) تكرير البترول
٣٥٢٦٨٠	٥١٧٦٥٢	ب) تحويلية أخرى
٣٩٣٧٨	٥٤٣١١	الكهرباء
١٤٧٧٣	١٧٤٨٣	المياه والصرف وإعادة التدوير
٣٤٥٢١٣	٤٧٧٤٥٣	تشبيد وبناء
١٤٧٢٦٢	٢٢٦٧٨٧	النقل والتخزين
٩٦٧١٧	١٢٤٢٥٢	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١٢١١٣	١٤٦٣١	المعلومات
٧٢٧٩٧	٤٣٨٦٢	قناة السويس
٥٦٨٠٦١	٧٣٥٠٠٦	تجارة الجملة والتجزئة
١١٦٤٠٢	١٦٢٢٨٥	البنوك
١٩١٥٠	٢٥٠١٢	التأمينات الاجتماعية والتأمين
١٠١١٤٨	١٥٤٨٣٩	المطاعم والفنادق
٢٧٣٤٣٠	٣٠٢١٤٢	الانشطة العقارية وخدمات الاعمال
١٨١٥٤٦	٢٠٠٩٩٥	ا- الملكية العقارية
٩١٨٨٣	١٠١١٤٧	ب- خدمات الاعمال
١٦١٠١٦	١٩٣٧١٠	الحكومة العامة
١٨٩٥٣٢	٢٤٣٣٦١	الخدمات الاجتماعية
٥٨٦٤٥	٦٩٠٥٣	أ- التعليم
٧٩٥٨٦	١١٠٢٤٨	ب- الصحة
٥١٣٠١	٦٤٠٦١	ج- الخدمات الأخرى
٣٢٩٣٥٩٠	٤٤١٦٠٨٨	الإجمالي العام



جدول (٣) الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمكونات الإنفاق (بالأسعار الجارية)
(مليار جنيه)

المكون	الربع الثاني ٢٤/٢٣	الربع الثاني ٢٥/٢٤
الاستهلاك العائلي	٣٠١٩,٥	٤٢٥٤,٣
الاستهلاك الحكومي	٢٠٦,٥	٢٤٢,٤
الاستثمار والمخزون	٤٢٣,٧	٥٥١,٢
الصادرات السلعية والخدمات	٤٩٤,٩	٩٠٣,٥
الواردات السلعية والخدمات	٧٠٣,٥	١٣٨٠,٨
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٣٤٤١,١	٤٥٧٠,٦

جدول (٤) الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمكونات الإنفاق (بالأسعار الثابتة)
(مليار جنيه)

المكون	الربع الثاني ٢٤/٢٣	الربع الثاني ٢٥/٢٤
الاستهلاك العائلي	١٨٥٤,٧	١٩٠٣,٨
الاستهلاك الحكومي	١٣٥,١	١٣٨,١
الاستثمار والمخزون	٢٧٦,٤	٢٧٨,٧
الصادرات السلعية والخدمات	٣١٥,٤	٤٤٠,٩
الواردات السلعية والخدمات	٤٤٤,٢	٥٣٢,٢
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٢١٣٧,٤	٢٢٢٩,٢